مقابلة

د. عبد الفتاح ماضي:

طبيعة العلاقات العسكرية-المدنية في العالم العربي

عبد النور تومي

> انخراط الجيوش في السياسية هو ناتج من نتائج مشكلات أعمق. الخلل الأهم في دولنا العربية هو الخلل في ميزان القوة بين من يملك السلاح ومن لا يملكه، فضلًا عن استخدام المدنيين، من تيارات مختلفة، القوات المسلحة لحسم الاختلافات السياسية.

أورسام: يقول فولتير:"عندما تمتلك الدول جيوشاً، يمتلك الجيش البروسي دولة". ما أسباب وجود فكرة بأن الجيوش العربية تمتلك دولاً؟ هل هذه الفكرة لها مقبولية من منظور تأثير المؤسسات العسكرية في المجتمعات العربية؟

د.عبد الفتاح ماضي: علينا الحذر كثيراً عند اطلاق مثل هذه المقولات في عالمنا العربي. وبشكل عام ظهرت الجيوش في العالم الثالث في فترة ما بعد الاستقلال في سياقات مختلفة عن سياقات نشأة الجيوش الأوروبية، وصار يُنظر إليها باعتبارها القوة الدافعة للوحدة والتحديث،

من هو عبد الفتاح ماضي؟

أجرى د. عبد النور تومي الباحث في مركز أورسام مقابلة مع د.عبد الفتاح ماضي، تمحورت المقابلة حول طبيعة العلاقات العسكرية-المدنية في العالم العربي. د. ماضي هو أستاذ العلوم السياسية في جامعة الإسكندرية، ومدير تحرير دورية "حكامة للإدارة والسياسات العامة"، حاصل على الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة كليرمونت للدراسات العليا في لوس أنجلوس عام 2005. عمل د. ماضي أستاذًا زائرًا في مركز وودرو ويلسون في واشنطن، وفي جامعة دنفر الأمريكية، وله عدة مؤلفات، أهمها كتاب "الديمقراطية والبندقية: العلاقات المدنية- العسكرية وسياسات تحديث المؤسسات العسكرية".

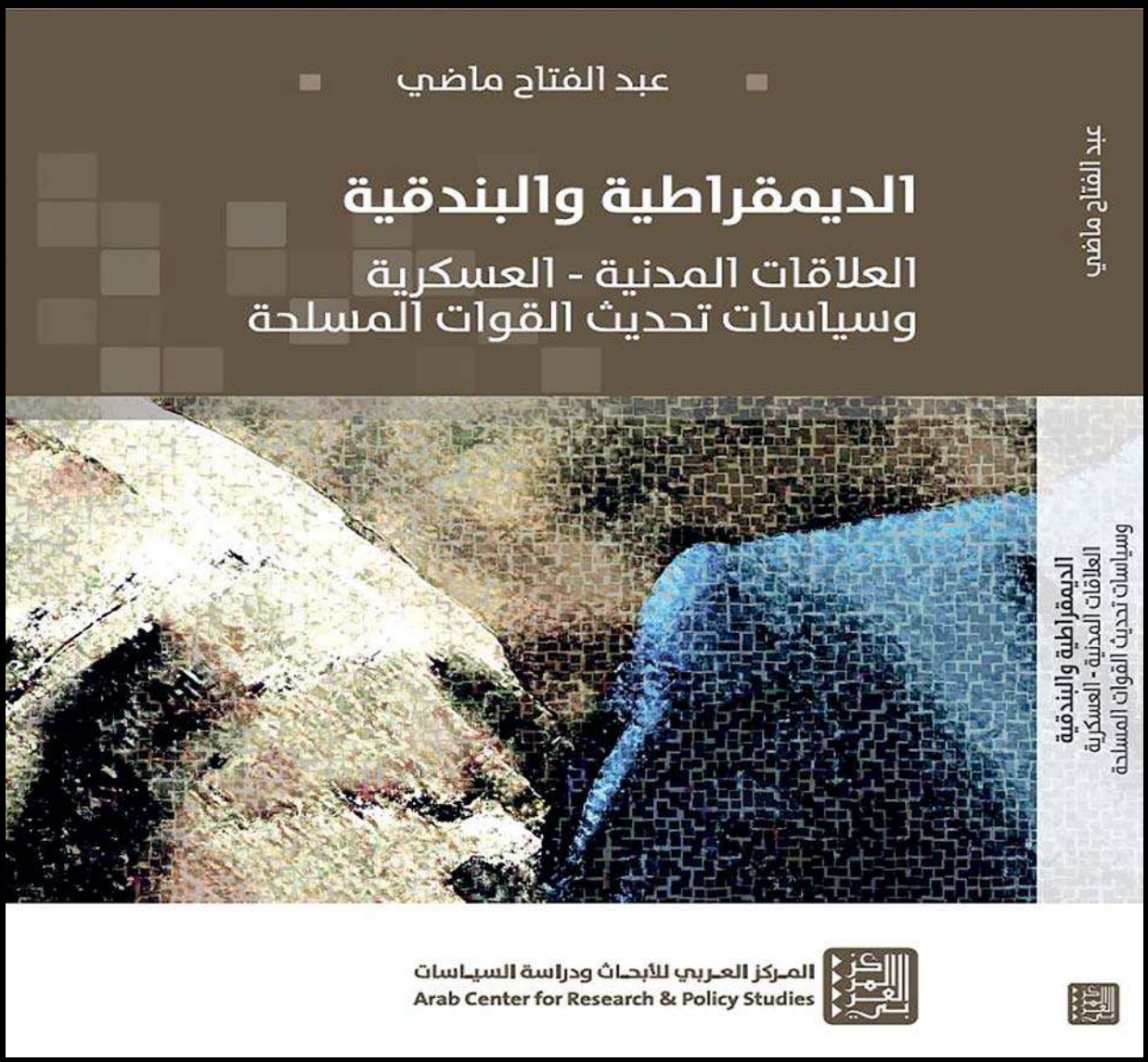

لكن لم يتحقق الكثير من هذه الأهداف.

في عالمنا العربي هناك عوامل موضوعية أدت إلى الكثير من الظواهر السلبية فيما يخص طبيعة السلطة، وقد أشرت في كتابي الأخير المعنون "الديمقراطية والبندقية: العلاقات المدنية العسكرية وسياسات تحديث القوات المسلحة" (الصادر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات عام 2021) إلى بعضها, وهنا يمكن الإشارة سريعا إلى "النشأة المختلة" للدول العربية, إذ ظهرت هذه الدول بعد الحرب العالمية الأولى, وهي تعاني من ثلاثة تناقضات على الأقل, الأول نشأت هذه الدول من دون عقيدة سياسية متّسقة مع ثقافة مجتمعاتها وتراثها, وهو ما يتناقض مع سنن تكوين الدول ويتجاهل تاريخ المنطقة وثقافتها التي يشكل الإسلام ركيزتها الأولى, لا من حيث كونه دينًا فقط, بل أيضًا باعتباره وعاءً حضاريًا ومعينًا قيميًا وتراثًا ثقافيًا. والثاني أقامت هذه الدول سلطاتٍ قهرية مستبدة, تعمل لمصالح ضيقة ومرتهنة في بقائها على تحالفات مع قوى داخلية وخارجية معادية لتمكين الشعوب وثقافتها, كما سيطرت أقليات (عائلية أو حزبية أو عسكرية) على السلطة والثروة. ولم يعرف هذا النمط من السلطة حتى المفهوم الإجرائي للعلمانية, أي

الفصل بين الدين والدولة من الناحية الوظيفية مع عدم معاداة الدين. والثالث ظهرت هذه الدول في تناقضٍ تام مع منطق الدولة الحديثة الذي يقوم على مبدأ "القوميات" الذي يهتم أساسًا بوحدة الشعوب وحقها في تقرير مصيرها. ما حدث في العالم العربي هو العكس، فقد قامت الدول الاستعمارية بعملية خداع كبرى؛ حيث وعدت العرب بدولة عربية موحَّدة، في مقابل دعمهم الجيش الإنكليزي ضدّ الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى (1914-1918)، إلا أن هدف هذه الدول الاستعمارية كان تمهيدَ الأرض لدولة "يهودية" في فلسطين تحت اسم "وطن قومي لليهود"، والتمهيد لها تحت مُسمّى "الانتداب" أو "الحماية"، وتقسيم المنطقة دويلاتٍ بحدود مصطنعة ومناطق متنازع عليها بين كل هذه الدويلات تقريبًا، وذلك بعد إسقاط الدولة العثمانية.

أنتجت هذه التناقضات عدة مشكلات أخرى، كان على رأسها ظاهرة تدخّل العسكريين في السياسة، بل تحوّل الجيوش في بعض الحالات من مؤسسات حديثة إلى قوى قمعية ومؤسسات تُكرّس البنى الطائفية التقليدية، أو تدافع عن امتيازات ومصالح خاصة. ومنها أيضًا الاستقطابات الأيديولوجية والصراعات الفكرية، وإهدار الثروات الوطنية وفرص التنمية والحياة الكريمة والتبعية للخارج. إذاً كان تدخّل العسكريين في السياسة إحدى أهم تلك المشكلات، وظهرت تداعياته بكل وضوح في جُلّ الجمهوريات العربية؛ مثل العراق، وسورية، ومصر، والجزائر، والسودان، وليبيا، وموريتانيا، واليمن.

أورسام: إذاً كان الهدف الأساس للجيش هو الدفاع عن السيادة الوطنية وحماية مؤسسات الدولة، ماهي علاقة الجيش بالسلطة في معادلة الانخراط السلمي للممارسة السياسية؟

د.عبد الفتاح ماضي: انخراط الجيوش في السياسة هو ناتج من نتائج مشكلات أعمق كما أشرت. الخلل الأهم في دولنا العربية هو الخلل في ميزان القوة بين من يملك السلاح ومن لا يملكه، فضلًا عن استخدام المدنيين، من تيارات مختلفة، القوات المسلحة لحسم الاختلافات السياسية في دول مثل العراق وسورية ومصر والسودان، بدلًا من التوافق في إقامة نظام لإدارة تلك الاختلافات بالآليات السلمية. وللأسف أيضا في الصراع على السلطة، استُخدم الدين أيضًا ووُظّفت الأيديولوجيا وأمورٌ أخرى، إمّا كفزاعات لعرقلة الإصلاح والتغيير، وإما لتبرير مواقف الأطراف المختلفة، وإما للترويج لغايات لا يمكن تنفيذها إلا بعد الاتفاق على طبيعة السلطة السياسية ذاتها وضبط علاقة السلاح بها. ولهذا معالجة الخلل المتصل بدور العسكريين يقتضي النظر إلى الصورة الأكبر ومعالجة جذور المسألة.

أورسام: ماهي طبيعة نمط العلاقات المدنية-العسكرية الأفضل لضمان نجاح أي مسار انتقال سلمي للسلطة؟

د.عبد الفتاح ماضي: نجاح الانتقال السلمي إلى الديمقراطية تحديداً يستلزم عدداً من المتطلبات، وأهم هذه المتطلبات فيما يخص العلاقات المدنية العسكرية هو دعم الجيوش للانتقال، أو على الأقل وقوفها على الحياد بين القوى السياسية المختلفة. لكن هذا لا يحدث عادة في الواقع. ولهذا فوحدة الصف المدني وراء مشروع الانتقال إلى الديمقراطي متطلب أساس لدفع جنرالات الجيش دفعا إلى قبول الانتقال. وهذا يعني أنه لا انتقال ديمقراطي من دون قوى ديمقراطية متفقة حقاً على الديمقراطية وعلى طريق الوصول إليها. إن ظهور ما يمكن تسميته التكتل الديمقراطي أو الكتلة التاريخية الديمقراطية هو العامل الوحيد الممكن لتعديل ميزان القوة بين العسكريين (الذين يملكون القوة المادية) والمدنيين. وبدون هذا، سيظل ميزان القوة مختلًا لصالح أطماع جنرال أو مجموعة من الجنرالات على حساب الانتقال الديمقراطي، بل وعلى حساب الجيوش ذاتها التي تضعفها كثيرا مسألة تسييسها. وحول النمط الأفضل للعلاقات المدنية العسكرية يمكنني القول إنه النمط الذي وصلت إليه أمم الأرض بعد تطور تاريخي ممتد، وهو القائم على أساس دولة القانون والمؤسسات والشفافية التي يتساوى فيه الجميع (مدنيون وعسكريون) أمام القانون ويخضع المسؤولون المدنيون والعسكريون إلى الرقابة والمساءلة أمام القانون. ويأتي في هذا السياق مفهوم الرقابة المدنية على القوات المسلحة أي عدم قيام المؤسسة العسكرية بدور الوصاية على

المؤسسات المدنية، المطلوب هو رقابة المؤسسات المدنية المنتخبة من الشعب انتخابا ديمقراطيا على كافة المؤسسات غير المنتخبة وعلى رأسها المؤسسات العسكرية والأمنية. وفي كتابي الأخير تفاصيل كثيرة حول مجالات خمسة للسياسات العامة التي تستهدف إقامة الرقابة المدنية على القوات المسلحة وتحديث المؤسسات العسكرية.

أورسام: لماذا لا تستفيد الدول العربية من تجارب دول أخرى حكم فيها الجيش؛ ففي عام 1989 مثلاً، استطاع الجنرالات في المؤسسة العسكرية في تشيلي أن يغيروا الأوضاع في البلد، دون الإطاحة بقيادة الجنرال أوغيستو بينوشيه؟

د.عبد الفتاح ماضي: هذا الأمر يرتبط بعدد من العوامل في رأيي، فهناك نمط شائع عندنا، وعند غيرنا أيضا، مفاده أن حالاتنا العربية فريدة عن بقية الحالات. وهذا أمر غير دقيق. فبلا شك لا يمكن استنساخ طرق التغيير والإصلاح من الآخرين، لكن يمكن الاستفادة منها لتجنب الصعاب والتعامل مع التحديات. وللأسف أيضا يمثل قلة الوعي وعدم الاطلاع على تجارب الآخرين مشكلة أخرى في هذا المقام. وقد كتبتُ في عام 2009 "أن هناك دروسًا تعلّمها الحكام في منطقتنا العربية، وأن هناك دروسًا لم تتعلّمها النخب المعارضة والداعية للإصلاح"، في كتاب جماعي بعنوان "لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب؟ دراسة مقارنة لدول عربية مع دول عربية أخرى" صادر عن مركز دراسات الوحدة العربية. وهناك أيضا عوامل أخرى مرتبطة بقدرات الأنظمة المستبدة في قمع المعارضين وفي اختراق صفوفهم وزرع الانقسامات بينه وتغذية الاستقطاب الهوياتي. وهناك عوامل مرتبطة بالنصائح المتضاربة التي تقدمها بعض مراكز البحوث الغربية للناشطين في الدول العربية، مثل الترويج لمعانٍ محددة ولمفاهيم أو آليات الديمقراطية أو وضع متطلبات مسبقة لا يمكن قبولها. للديمقراطية خصائص عامة مشتركة مثل حكم القانون ودولة المؤسسات والمواطنة والحريات الأساسية، لكن تفاصيل بناء النظم الديمقراطية لابد أن يتواءم مع أوضاع كل دولة وثقافتها. ولهذا لا نجد نظامين ديمقراطيين متطابقين تماما.

أورسام: من المؤكد أن المؤسسة العسكرية تسعى باستمرار لضمان بقاء الدولة. لكن مسألة احترام الدستور تتطلب ثقافة عسكرية وسياسية معمقة من الفعاليات الناشطة في الدولة. من المسيطر على الهيكل السياسي السائد؟ وما مدى تأثير الجيش على السلطة إذا كانت مدنية؟

د.عبد الفتاح ماضي: عدم تغيير الثقافة العسكرية والمدنية أيضا من المسائل المهمة، وهي تستغرق وقتا ممتداً ولا يمكن تحقيقها سريعاً. ولهذا أميز في كتابي "الديمقراطية والبندقية" بين مرحلتين أولهما هي مرحلة "الانتقال إلى الديمقراطية" والتي تتطلب دعم الجيش للانتقال أو تكتل القوى المدنية الديمقراطية ودفع الجيش دفعا لقبول الانتقال. ويعد النجاح في هذا الأمر الخطوة الأولى لبقية الخطوات التي تتم في المرحلة الثانية وهي مرحلة "التحول الديمقراطي" التي تنتهي إذا نجحت إلى حالة "الترسيخ الديمقراطي". خلال مرحلة التحول الديمقراطي تتم معالجة العلاقات المدنية العسكرية بشكل تدريجي.

وكما أشرت هناك مجالات خمسة

للمعالجة تنبثق كلها من وجود دستور ديمقراطي حقيقي يقوم على حكم القانون ودولة المؤسسات والشفافية والمحاسبة. وهذه الجوانب الخمسة تتطلب مجموعة من السياسات العامة: (1) سياسات دعم المؤسسات الديمقراطية المدنية, فكلما قويت هذه المؤسسات كلما أمكن لها القيام بإصلاح العلاقات المدنية العسكرية (2) سياسات دعم حكم القانون واستقلال القضاء والمؤسسات الرقابية (3) سياسات قطاع الدفاع والأمن, التي بموجبها يتم تحديد وظائف مؤسسات الدفاع والأمن والمخابرات وقيام وزارة للدفاع يرأسها وزير مدني (4) سياسات لدعم الحريات والحقوق المدنية (5) سياسات تعزيز الثقة بين المؤسسات العسكرية والمجتمع ككل.

وفي المجالين الرابع والخامس يتم بناء ثقافة دولة القانون والمؤسسات والحريات داخل كافة قطاعات الدولة المدنية والعسكرية. وقد أدرج الكتاب الكثير من السياسات الواجبة هنا ومنها اصلاح الاكاديميات العسكرية لدعم هذه الثقافة وتضمين مقررات في القانون والعلوم الإنسانية يقوم بتدريسها أساتذة مدنيون، وإدخال مقررات ودرجات علمية حول الشؤون العسكرية والأمنية في الجامعات المدنية. هذا فضلاً عن دعم وجود منظمات مجتمع مدني ومراكز بحثية مدنية متخصصة في الدفاع والأمن ومجلات علمية متخصصة في ذات القطاع.

وفي النهاية ترسيخ الديمقراطية مرتبط بمعيار مهم للغاية وهو وجود قناعة واسعة في صفوف المدنيين والعسكريين، بأن حل الخلافات السياسية لا يكون عبر اللجوء إلى القوة المسلحة (أي بتدخل العسكريين مباشرة في السلطة أو استقواء طرف مدني بالقوات المسلحة ضد طرف آخر)، وإنما عبر الطرق السلمية أي في ساحات البرلمان المنتخب ديمقراطياً، وعبر النقاش الحر في الجامعات ومراكز البحوث ومنظمات المجتمع المدني، وأيضا في ساحة المحاكم المستقلة إذا اقتضى الامر.

أورسام: كيف تقرأون تعاطف الجماهير وبعض النخب مع الجيش في الجزائر ومصر مثلاً؟

د.عبد الفتاح ماضي: الجيوش العربية مؤسسات وطنية وللكثير منها أدوار تاريخية في بناء الدول والحفاظ عليها، وخاضت حروبا دموية ضد دولة الاحتلال الصهيوني للدفاع عن الأمة. وهنا لابد من التفرقة بين الجيوش وبين الجنرالات الذين لهم أطماع سياسية نتيجة العوامل الموضوعية التي تحدثنا عنها أو نتيجة عمليات تسييس الجيوش. الجيش بوصفه مؤسسة وطنية يجب الدفاع عنه وتعزيز قوته ومهنيته وميزانياته. أما الطموح السياسي للجنرالات - أو الدور السياسي أو الاقتصادي للمؤسسة العسكرية- فيتم معالجته عن طريق تقوية دولة القانون والمؤسسات والشفافية والمحاسبة والتي فيها يخضع الجميع للقانون ويحاسبون على مهامهم ووظائفهم بطرق شفافة وعلانية. وهذا يتم بشكل تدريجي وبمعاونة العسكريين أنفسهم وطبقا لمعايير صارت معروفة.

ومن جهة أخرى لا يمكن لنا -عند الحديث عن التعاطف الجماهيري- أن ننسى أن السلطات الحاكمة تسيطر على الإعلام والتعليم وعلى المجتمع ولديها الكثير من أدوات الترهيب والترغيب. وبالتالي لا يمكن الثقة كثيراً في أي أداة من أدوات قياس الرأي العام في دول تحكمها أنظمة مستبدة. لكن إذا تركت الميادين حرة، ستجد الأغلبية من المواطنين مع حكم القانون والعدالة الاجتماعية والحريات ومكافحة الفساد.

أورسام: في نفس سياق السؤال السابق، ماهي قراءتكم لظهور مجموعات من رجال الأعمال، هم في الأصل ضباط متقاعدين أو أفراد من عائلاتهم، يستغلون الإنفتاح الاقتصادي ليتحولوا الى فئة من الأوليغارشيا، ماذا يعني هذا أمام الناخب، الذي بات ينبذ صناديق الإنتخابات؟

د.عبد الفتاح ماضي: هذا يشير إلى أهمية الاتفاق على معايير محددة للانتخابات التي يجب أن تكون ديمقراطية أي انتخابات حرة ونزيهة وفعالة. وقد كتبت عن هذه المعايير في مقال علمي نشر في المجلة العربية للعلوم السياسية في بيروت، عدد 16 أكتوبر 2007، تحت عنوان "متى تكون الانتخابات ديمقراطية". والمقصود هنا اظهار أن هناك انتخابات ديمقراطية وانتخابات غير ديمقراطية. وأيضا هناك دساتير ديمقراطية وأخرى غير ديمقراطية

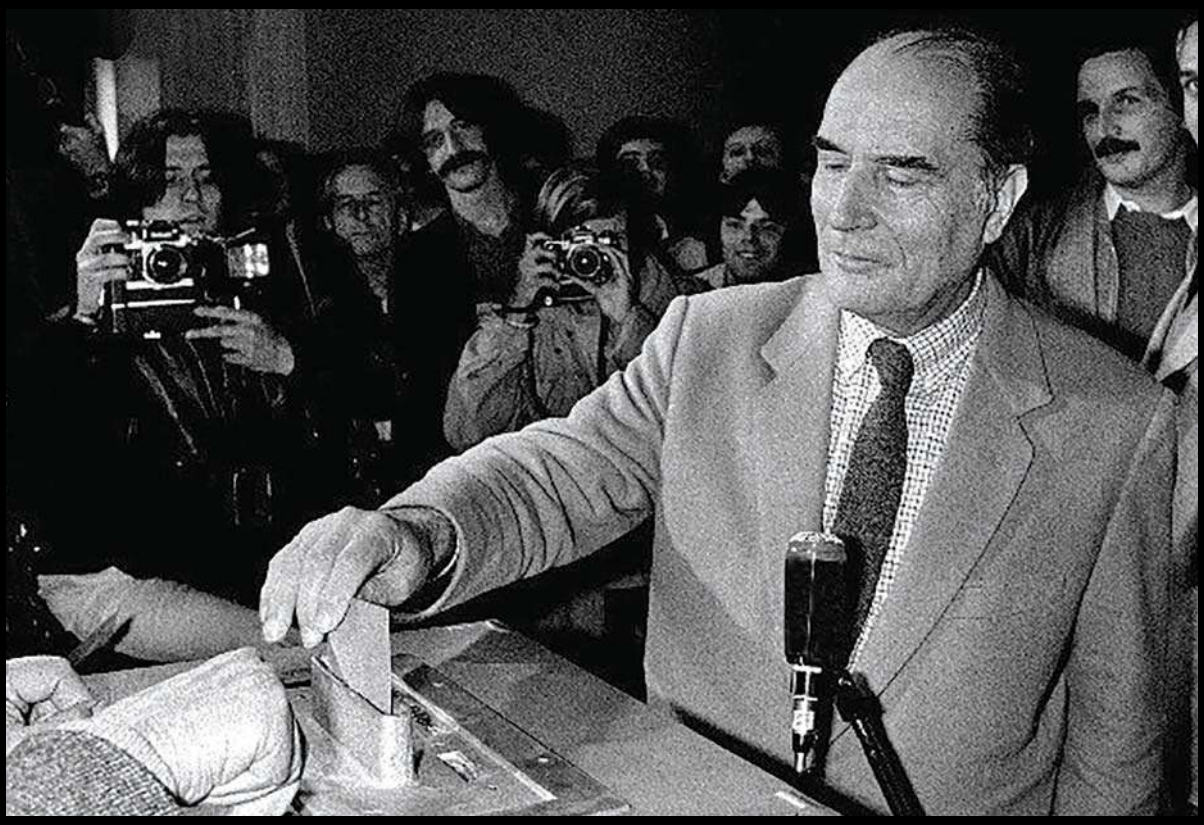

وهكذا. للأسف في كثير من الدول العربية يتم الخلط بين هذه الأمور عن قصد، ولهذا فقدت الديمقراطية مصداقيتها عند البعض.

والحل المجرب تاريخياً هنا هو بناء مجال عام سياسي مفتوح بشرط أن يقوم على فكرة حكم القانون والمساواة أمامه، واستقلال القضاء والمؤسسات الرقابية، وحرية تداول المعلومات والصحافة والإعلام. هذه الأمور هي التي يمكن في إطارها للجميع ممارسة العمل العام أو الانخراط في الاقتصاد من جهة، ويمكن أيضا إعادة الثقة في صناديق الانتخابات من جهة أخرى. وهذه الأمور هي التي يجب أن تدور حولها النقاشات والجدل العام ويمكن للقوى السياسية أن تتفق عليها إذا ما تحول الاهتمام إليها بدلا من التركيز على قضايا الهوية التي لا يمكن حسمها في ظل أنظمة القمع والاستبداد.

أورسام: هل تغير مفهوم دور الجيش في الدول العربية في عهد الجماعات المتطرفة الإرهابية والحرب السيبرانية؟ وماذا عن عبارة الرئيس الفرنسي السابق فرانسوا ميتران: "الانقلاب الدائم"؟ طبعا المقصود بتلك المقولة كان الجنرال ديغول!

د.عبد الفتاح ماضي: لا يوجد هناك نمط ثابت لإدارة العلاقات المدنية العسكرية، فالأمور تتطور دوما بتطور السياقات وتطور الأسلحة وأنواع التهديدات والحروب. والتطور في نمط العلاقات المدنية العسكرية، مثله مثل تطور أي نظام اجتماعي، يستغرق وقتا طويلا. والإجابة المختصرة للسؤال هي نعم يجب أن يتطور مفهوم العلاقات المدنية العسكرية مع تطور الواقع لكن ليس في اتجاه أن تكون للمؤسسة العسكرية وصاية على الشعب ومؤسساته المنتخبة. كما من الأهمية الإشارة إلى أن أي أدوار للجيوش في أوقات الأزمات والطوارئ لابد أن تكون مؤقتة، وضمن حدود الدستور والقانون، ويمكن محاسبة القائمين عليها إذا تجاوزا القانون في أثناء أداء هذه المهام المؤقتة. ■

عبد النور تومي: باحث وأكاديمي من الجزائر، حاصل على الدكتوراه في العلوم السياسية، خبير في قسم دراسات شمال افريقيا في مركز أورسام.